

## التواتح الوظيفي بين النحو والبلاغة عند مرتاض

### - دراسة نقدية -

د. عمر بوقمرة.

جامعة الشلف.

**ملخص البحث:** النحو والبلاغة علمان جليان من علوم العربية، وجدا لغاية واحدة، وهي خدمة القرآن الكريم. فالنحو ظهر بسبب فُشو اللحن على السنة القراء، والبلاغة ظهرت بسبب كثرة مطاعن الملاحدة في إعجازه؛ فانبرى كل منهما لسد الثغر الذي لأجله نشأ، فقاما على خدمته أحسن قيام. ولعل هذه الوظيفة المعضودة بينهما لدرجة التداخل، وحتى التماهي أحيانا، أوجدت منطقة برزخية ملتبسة اقتتل حولها وفيها الباحثون قديما وحديثا. وإذا سلمنا بشرف علمي النحو والبلاغة ووجوب تعلمهما، كمفتاحين لمساءلة وفهم كتاب الله واستكناه دلالاته الصحيحة، فهل هذا يعني أنهما يشتغلان منفردين؟ أم بينهما علاقة ما؟ وإذا كانت هناك علاقة فما طبيعتها؟ وما هي حدودها؟ وكيف نظر إليها علماء البلاغة قديما وحديثا؟ وما هي نظرة عبد المالك مرتاض إليها؟ تلك هي إشكالية البحث الثاوية خلف هذه الأسئلة الفرعية التي نحاول الإجابة عنها في هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: النحو؛ البلاغة؛ الوظيفة؛ اللغة؛ النظم.

#### Abstract:

grammar, rhetoric are two important Arabic science, have existed to serve the Koran. Grammar has appeared to fight mispronouncing was diffused on the tongues of reciters, and rhetoric has appeared to stand up against defamations from atheists about impotence of Koran. Really both sciences execute its fundamental function very well. Perhaps this collective function between them caused interference area between both concepts anciently and recently. If we accept the honor of a scientific grammar, rhetoric and their necessity as two keys for correct understanding of the Book of Allah, does that mean they operate severally? Or their relationship? If there was a relationship of what nature? What are the limits? And how they looked at it Rhetoric scholars, past and present? What is the look Abdelmalek Mortad it? That is problematic hidden behind these sub-questions that we are trying to answer in this paper.

**Keywords:** grammar; rhetoric; function; language; system.

**1 - مُفْتَتِح:** براءة لابد من بيان أن العلاقة التي كانت هجِير العلماء وديدهم في بحوثهم هي تلك التي تقوم بين علم المعاني من جهة، وعلم النحو من جهة أخرى، وإطلاق مصطلح البلاغة هو من باب المجاز المرسل الذي علاقتة الكلية؛ أي إطلاق الكل وهو البلاغة<sup>1</sup>، وإرادة الجزء وهو علم المعاني، كقوله تعالى: [ **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا** ]<sup>2</sup>، والمراد القطع إلى الرسغ، فأطلق الكل وأراد الجزء؛ ولا بأس أن نؤكد أيضا أن البحث عن مراد هذه العلاقة ومظاهرها هي - في الغالب - كتب البلاغة عموما، وكتب النظم خصوصا، وقد يتساءل متسائل فيقول: ولم لا تكون كتب النحو وهو أحد طرفي هذه العلاقة؟ فأقول لم يقع ذلك لسببين هما:

1 ( أن النحو سابق البلاغة في النشأة، ولذلك لم يتعرض النحاة لهذه العلاقة.

2 ( أن البلاغة تأخرت في النشأة كعلم قائم بذاته حتى القرن السابع الهجري، وكان يعتمد علم المعاني فيها

على علم النحو لدرجة التماهي، فكان لابد من بيان أوجه الافتراق والتلاقي.

أما قولنا: إن مظان هذه العلاقة هي كتب النظم خاصة؛ فلأن كل من بحثوا في بلاغة القرآن وسر إعجازه؛

كادوا يُجمعون على أن النظم وجه أساس من أوجه الإعجاز ولم يختلفوا عليه، وقد جاءت المحاولات تترى في هذا المجال

واشتدت في القرن الرابع للهجرة، وثُوِّجت بالجائزة مع عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري، حين دَبَّج قرطاسه الموسوم بـ "دلائل الإعجاز"، حيث استطاع أن يبلور فيه نظرية (علم المعاني) وأطلق عليه مصطلح (النظم) الذي كان يشيع عند الأشاعرة، على حين استبدله المعتزلة بمصطلح (الفصاحة)<sup>3</sup>. وعلى الرغم من أن عبد القاهر الجرجاني لم يقصد بكتابه "الدلائل" حصر علم المعاني ومباحثه، كما أنه لم يقصد بكتابه "أسرار البلاغة: علم البيان؛ لأن علوم البلاغة الثلاثة لم تكن قد تبلورت، وتمايزت عن بعضها في زمنه، فقد سمح ناشر كتابي عبد القاهر الجرجاني لنفسه إدراج تحت عنوان (دلائل الإعجاز) عبارة (في علم المعاني)، وتحت عبارة (أسرار البيان) عبارة (علم البيان)، مع أن العبارتين لا وجود لهما في النسخ الأصلية للكتابين، لما وقر في نفسه من أن الأول أصل علم المعاني، والثاني أصل علم البيان<sup>4</sup>. وقد انطلت هذه الرواية المُدرجة على كثير من الأساتذة، ناهيك عن الطلبة فتجدهم يقولون: دلائل الإعجاز في علم المعاني، وأسرار البلاغة في علم البيان والعنوانان ليسا كذلك.

**2- العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني كما أصلها الجرجاني:** هناك أقوال كثيرة ساقها عبد القاهر الجرجاني تصلح للاستشهاد في هذا الموضوع (علاقة النحو بعلم المعاني)، بل كتاب الدلائل كله شاهد عليه. وأسس نظرية النظم التي استقاها الباحثون المحدثون من دلائله تصب في هذا المجرى، ولكن أوضح قول على هذه العلاقة هو تعريفه للنظم بقوله: "أعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قواعده وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت - فلا تزيغ عنها-، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، وينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق"، و"زيد ينطلق"، و"ينطلق زيد"، و"زيد هو المنطلق"، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا إن خرجت خارج..."<sup>5</sup>. فعبد القاهر الجرجاني في هذا النص النفيس يعرض لمواضع صارت من بعد أبوابا في "علم المعاني"؛ مشيرا فيه إلى أمر هو غاية في الأهمية، وهو أن معاني النحو (النظم) لا تقف عند حدود الجملة، بل تتجاوزها إلى النص كاملا أو مجموعة من الجمل، و بذلك يكون بد سبق علماء اللغة المحدثين الذين تجاوزوا حدود الجملة بالتحليل ليشمل علاقة الجمل ببعضها، وهو ما عرف بـ "علم اللغة النصي"، أو علم لغة النصوص Text linguistics بما يزيد عن تسعة قرون<sup>6</sup>.

إن الشراكة الحاصلة في تحليل الجملة بين علم النحو وعلم المعاني (النظم) أمر لا نقاش فيه، فإذا كان علم النحو يبدأ بالمفردات وينتهي بالجملة الواحدة، فإن علم المعاني (النظم) يبدأ بالجملة الواحدة ويتخطاها إلى علاقاتها بالجملة الأخرى في السياق التي وردت فيه؛ ليستغرق أحيانا النص كله بالبحث والدراسة؛ حقا هناك مباحث مشتركة بين العلمين ولا شك أن في هذه الحال يكون علم المعاني (النظم) عالة على النحو؛ مثال ذلك أن النحاة بحثوا الرتبة في الكلام وجعلوها محفوظة وغير محفوظة، وقد وافق علماء المعاني هذا التقسيم، وتحاشوا الحديث عن الرتبة المحفوظة لأنها ليست مظنة ولا مطية تنوع الأساليب التي يعني بها الجرجاني فروق النحو ووجوهه، وعمدوا إلى التربة غير المحفوظة وأولوها دراسة أسلوبية رائعة تحت مبحث التقديم والتأخير، وعلى ذلك فقس بقية المباحث<sup>7</sup>. فإذا وضعنا ما تقدم من العلاقة بين العلمين في الاعتبار، فلربما تلقينا بالقبول دعوى أن النحو ينظم الأبواب في الجملة، وأن علم المعاني ينظم الجمل في أسلوب كلام متصل، أو دعوى أن النحو تحليلي وعلم المعاني تركيب<sup>8</sup>.

وقد سجل البلاغيون هذه العلاقة بين العلمين في تعريفهم لعلم المعاني؛ فقد عرفه السكاكي بأنه: "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"<sup>9</sup>. وحدد مفهومه القزويني بأنه: "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"<sup>10</sup>. وعند بدر الدين بن مالك في المصباح: "هو تتبع خواص تراكيب الكلام وقيود دلالته، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام ما يقتضي الحال ذكره"<sup>11</sup>. وليست هذه لأقوال بحاجة إلى التدليل على تناسخها وتصاقبها لفظا ومعنى، ولم يقدر أحد بعد السكاكي أن يضيف شيئا لهذا التعريف.

ولم يترك السكاكي مفردات تعريفه لعلم المعاني سُدَى، بل عمد إليها فشرحها شرحا لا زيادة لمستزيد عليه فقال: "وأعني بتراكيب الكلام: التراكيب الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة... وأعني بخاصية التركيب: ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ... وأعني بالفهم: فهم ذي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: إن زيدا منطلق، إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصودا به نفي الشك، أو رد الإنكار، أو من تركيب: زيد منطلق، من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار"<sup>12</sup>، فعلم المعاني (النظم) هو تتبع كلام البلغاء وما فيه من خواص مستحسنة ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال، ولا يمكن الوقوف على الخواص المستحسنة إلا بمعرفة أضعافها وهي الخواص المستهجنة - وبضدها تتبين الأشياء - ولم تُذكر لأنها ليست المقصودة بالبحث أصلا، وقد دل عليها قوله "من الاستحسان وغيره"، فعلم المعاني يبحث خواص الاستحسان أصلا والاستهجان تبعا. وهناك أمر غاية في الخطورة يجب التنبه له، وهو أن غاية علم المعاني الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال، وليس الاحتراز من الوقوع في اللحن الذي هو مخالفة الإعراب وقواعده المشتركة بين البلغاء وغيرهم ممن أوتي نصيبا من العربية، فهذا لحن من نوع آخر إنه لحن المعاني، أو لحن في تطبيق قاعدة "لكل مقام مقال"؛ وهذا ما يكشف النقاب عن فرق آخر بين العلمين في المنطلق والغاية، فالنحو يجعل نقطة الانطلاق هي المباني ليصل منها إلى المعاني التي هي غايته، وهذا ما نلمسه في المثال التالي: ضرب زيد عمرا.

المبنى	المعنى
ضرب	فعل ماضي مبني على الفتح
زيد	فاعل مرفوع
عمراً	مفعول به منصوب

أما علم المعاني فيأخذ اتجاهها معاكسا لاتجاه النحو، منطلقا من المعنى اتجاه المبني، فالمعنى الذي تريد تبليغه للسامع هو الذي يقتضي الذكر والحذف، والإظهار والإضمار، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، وهلم سحبا<sup>13</sup>.

وهذا ما عناه السكاكي حين قال: وأعني بخاصية التركيب: ما يسبق منه إلى الفهم، فهم ذوي الفطر السليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب إن زيدا منطلق...وزيد منطلق" فليس المقصود بمعاني النحو هو الإعراب وقواعده المشتركة بين البلغاء وغيرهم ممن أوتوا نصيبا من اللغة، وإنما المراد ما وراء الإعراب من معاني تقتضيه، تُستنبط بالفكر ويُستعان عليها بالروية؛ ومن ههنا لم يجز إذن عدّ الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب، وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية، فليس أحدهم بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب والمضاف إليه الجر، بأعلم من غيره، ولا ذاك المفعول به مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر، وإنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها عن طريق المجاز كقوله تعالى: [فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين]<sup>14</sup>. وكقول الفرزدق: سقتها خروق في المسامع... وأشباه ذلك، مما يجعل الشيء فيه فاعلا على تأويل يدق ومن طريق تल्प، وليس يكون هذا علما بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب<sup>15</sup>.

وقد تخطن نصر أبو زيد لهذا ففرق بين أصول النحو وعلم النحو، مؤكدا على أن الشيء الذي حاول الجرجاني إرساءه هو "علم النحو"، وليس "أصول النحو"، والمقصود بعلم النحو هو الوجوه والفروق، والمقصود بأصول النحو هو قوانين الإعراب والتركيب؛ وفي ذلك يقول: "وقد يبدو من هذا النص أن "علم النحو" يتطابق مع النظم، ويبدو هذا التطابق واضحا من أسلوب القصر الذي استخدمه عبد القاهر في قوله "ليس النظم إلا..." ولكن علينا أن نكون على بصيرة بتفرقة عبد القاهر الضمنية بين "أصول النحو" التي هي قوانين التركيب التي يحصرها في مدخل "دلائل الإعجاز"، وعلم النحو الذي يحاول عبد القاهر أن يرسى قواعده، والذي يقوم كتاب الدلائل كله على تفصيله؛ تنتمي

"أصول النحو" إلى " مجال قوانين اللغة ". أما " علم النحو " أو "النظم" فهو الذي يحصر الخصائص " الفنية " و " الأدبية " في الكلام شعرا كان أو نثرا<sup>16</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه نصر أبو زيد وغيره من اللغويين شيء واضح جدا لمن تدبر أقوال الجرجاني: " وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج ... فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وُصف بمزية وفضل، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه"<sup>17</sup>.

### 3 - خلاصة: لا بأس أن نخلص من هذا العنوان إلى النتائج التالية :

أ - أن علم النحو علم عربي أصيل، يمد ذراعيه اتجاه كل العلوم العربية ليشكل معها مرجعية قانونية خضع لها الناطقون بالضاد منذ القدم، وهو بذلك يدل على تلك العلاقة التكاملية بين كل علوم العربية التي كانت يوما ما ارتقا، ثم جعلت تتفتق عن بعضها بفعل عوامل عدة، منها النهضة العلمية التي شهدتها الأمة الإسلامية بعد مجيء الإسلام؛ وإن البدوي ليعرف أوجه الخبر وفروقه، والتقديم والتأخير وأساليبه، والقصر وطرقه، وإن لم يعرف هذه المصطلحات؛ لأن العبرة بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات على حد تعبير عبد القاهر الجرجاني، فالنحو هو انتحاء واقتفاء هدي العرب في كلامها، من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وإطناب وإيجاز وغيرها، فلا عجب أن تكون كل العلوم العربية عالية عليه، وأن يوصف بقرآن العربية ودستورها، وبدونه يصير الكلام مستغلقا على الإفهام، ويلحق بأصوات الأنعام، وإنما خُصت العلاقة بين النحو وعلم المعاني لما بينهما من تداخل لدرجة التماهي والترادف.

ب - عبد القاهر الجرجاني مؤسس علم المعاني من خلال كتابه "دلائل الإعجاز"، وقد أطلق عليه مصطلح النظم الذي قابله المعتزلة بمصطلح الفصاحة، وهو أول من أدلج إلى بيان وكشف العلاقة التكاملية بين العلمين بشرحه لنظرية النظم، التي قامت في الأساس على معاني النحو ووجوهه، فمباحث علم المعاني مستقاة من علم النحو، وهذا أمر واضح لمن تدبره، ولا يحتاج إلى مزيد بيان.

ج - ليس المراد بمعاني النحو علم الإعراب وقواعده المشاعة بين الفصحاء وغيرهم من غير الفصحاء، وإنما المراد شيء وراء ذلك؛ وهو المعاني اللطيفة المستنبطة بالفكر والروية، وهذا هو ميدان التفاضل بين الفصحاء؛ أما قواعد الإعراب المشتركة بين العرب كلهم، فليس أحد منهم بأعلم من آخر برفع الفاعل أو نصب المفعول أو جر المضاف، وقد تفتن الجرجاني لما قد يثيره هذا التفريق من أسئلة فقال: " فإذا قلت أفليس هو كلاما قد اطرّد على الصواب وسلم من العيب؟ أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة؟ قيل: أما الصواب كما ترى فلا، لأننا لسنا في ذكر تقويم اللسان، والتحرز من اللحن وزيف الإعراب فنعتدّ بمثل هذا الصواب، وإنما في أمور تدرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم، فليس درك صواب فيما نحن فيه، حتى يشرف موضعه، ويصعب الوصول إليه، وكذلك لا يكون ترك خطأ تركا حتى يحتاج في التحفظ منه إلى لطف نظر، وفضل رؤية، وقوة ذهن، وشدة توقّد"<sup>18</sup>. فالجرجاني " يفرق في كلامه بين نوعين من الصواب في الكلام والمعاني، الأول: ما يمكن أن نصلح على تسميته بالصواب النمطي أو الصواب النحوي، والثاني: هو ما حقق ذلك الصواب وزاد عليه بحسن الصياغة، وهذا الثاني هو الجدير بأن يستدرك في نظر الجرجاني، وفي نظر البلاغيين قاطبة كذلك"<sup>19</sup>.

وليس معنى هذا أن المستوى الثاني يخرج عن قواعد النحو، بل هو دائما في إطار ما تسمح به اللغة، إما حقيقة أو مجازا؛ " وهذان المستويان من اللغة كلاهما واقع في إطار ما تسمح به اللغة، إما حقيقة أو مجازا، فالمستوى الثاني البلاغي، وإن كان قائما على قدر كبير من التوسع، أو التسمح، والأريحية في الاستعمال اللغوي، فإنه واقع كذلك في إطار ما تسمح به اللغة، بحيث لا تخرج إلى نوع ثالث من الاستعمال يعد مرفوضا في العرف اللغوي بين أبناء اللغة الواحدة، وذلك لأن ما يقع في المستوى البلاغي من العدول أو الخروج أو الانحراف، غالبا ما يكون عدولا مقننا مضبوطا بقواعد لغوية تقنن هذا العدول"<sup>20</sup>، وقد أجرى عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي مقارنة بين ما استوحاه من كلام عبد

القاهر وما ذهب إليه العالم اللغوي الشهير "تودورف" فقال: "ولعل هذا الذي استوحيناه من كلام عبد القاهر هو ما قصد إليه تودورف اللغوي الشهير، حيث يرى أن الاستعمال يكرس اللغة في ثلاثة أضرب من الممارسات: المستوى النحوي، والمستوى اللانحوي، والمستوى المرفوض، ويرى أن المستوى الثاني يمثل أريحية اللغة فيما يسع الإنسان أن يتصرف فيه" <sup>21</sup>.

وهذا ما فهمه أيضا نصر أبو زيد من هذا التفريق فأقرّ بأن الجرجاني أجهد نفسه، في بناء وإرساء "علم النحو" في مقابل "أصول النحو"، الذي ينتمي إلى مجال قوانين الإعراب المشتركة؛ أما علم النحو أو النظم فهو يبحث في الخصائص الفنية البلاغية للكلام، ويبدو أن نصرا أبا زيد لم يوفّق في إطلاق مصطلح "علم النحو" في مقابل النظم، وإنما المصطلح الصحيح الذي وظفه عبد القاهر الجرجاني هو "معاني النحو"، ولا في توظيف مصطلح "أصول النحو" في مقابل "علم النحو"، لما يفضيان إليه من تداخل في المصطلح تكون عاقبته التواصل المعرفي السيء. خاصة ونحن في جامعاتنا ندرس الطلبة مقياسين هما: أصول النحو، وعلم النحو، فالأول يُعنى بنشأة النحو ومدارسه، ومنطلقاته الفلسفية، وقواعده الكلية، والثاني يعنى بقواعد النحو التفصيلية الوظيفية.

د - العلاقة بين العلمين هي علاقة تكامل، فالنحو يقف عند حدود الجملة، وهذا في الحقيقة غير كاف، بل لابد "من مطابقتها متطلبات المناسبات ومقتضيات الأحوال، ولن تكون الجملة مكتملة الصحة إذا لم يراع فيها ذلك، فعلم المعاني إذن مكمل للنحو، ويجب أن يُضمّ إليه لتكون للنحو صفة العلم المتكامل" <sup>22</sup>؛ ولذلك لا يصلح الفصل بين هذين العلمين على أن يختص النحو بصحة الجملة في ذاتها بقطع النظر عن صلتها بالقراء والسامعين، ويختص علم المعاني بعرض المعاني والأفكار عرضا يلائم مقامات المخاطبين <sup>23</sup>؛ فهما علمان متكاملان لا يستغني أحدهما عن الآخر؛ "فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي" <sup>24</sup>.

4 - عبد المالك مرتاض ناقدا ومنقودا: كان بالإمكان الوقوف مباشرة على الآراء النقدية التي صدرت من الدكتور عبد المالك مرتاض في حق بعض أعلام البلاغة والنحو؛ القدامى منهم والمحدثين، حين بحث العلاقة بين النحو والبلاغة في كتابه الموسوم بـ: "نظرية البلاغة"؛ دون تعريج على هذه العلاقة عند القدامى والمحدثين، ولكن لما كان المقام مقام ردود وحجاج، ألزمت نفسي بتصوير العلاقة عند القدامى، وكيف أن المحدثين من بعدهم قفوا أثرهم فهما وإقرارا، لننتقل من ذلك الفهم إلى فهم عبد المالك مرتاض كاشفين بذلك المناطق المختلف فيها والمنتقدة عليهم، وبدون ذلك يبقى تصور القارئ - في تقديري - قاصرا وحكمه خاطئا، وقد قال فقهاؤنا قديما "الحكم على الشيء فرع عن تصوره".

4 - 1 حوز بعد كوز: يقرّ الدكتور عبد المالك مرتاض بأن هذه العلاقة قد احترقت بحثا، ولا زيادة لمستزيد فيها، وقد اكتفى بذكر علمين كبيرين من أعلام الفكر اللغوي والبلاغي والنحوي جميعا، وهما عبد القاهر الجرجاني في كتابيه: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البيان"، وجار الله محمود الزمخشري في تفسير الكشاف. "فقد استطاع هذان العلمان الشامخان بين التطبيقات والتنظيرات البلاغية والنحوية معا، في براعة فاقا بها كل الذين جاءوا بعدهما ولا نتحدث عنّ كانوا قبلها...<sup>25</sup>، ويقول أيضا في حاشية الصفحة 38: "كما أن الجرجاني لم يفتأ يلجّ على ثبوت العلاقة بين النحو والبلاغة في كتاباته، من حيث برع الزمخشري في ذلك براعة فائقة لدى تأليفه "تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، فكان يزواج بين الأدوات النحوية والإجراءات البلاغية في احترافية مدهشة" <sup>26</sup>؛ وهذا صحيح مع بيان أن للجرجاني فضل تحديد وظيفة البلاغة، وهي الاستدلال على إعجاز القرآن الكريم، ومهد السبيل لمن جاء بعده، ومنهم الزمخشري الذي لزم غرزه وسار على نهجه "إذ طبق ما قدمه عبد القاهر الجرجاني على كتاب الله، ولم يكتف بذلك التطبيق بل عمل على استكمال المباحث التابعة" <sup>27</sup>.

ولكن سرعان ما انقلبت هذه البراعة في التطبيق، والاحترافية المدهشة في المزوجة بين الأدوات النحوية والإجراءات البلاغية في تفسير القرآن العظيم، الدالتان على تلك العلاقة التضامنية التكاملية التي لا أعلم أن أحدا -

فيما اطلعت عليه - أنكرها، أو طعن في عرضها قبل الدكتور مرتاض لينبه فقط على أن العلاقة بين النحو والبلاغة تقوم في رأيه "على نقيضين اثنين: فهذه العلاقة تكون إيجابية حين تكتمل دلالة الجملة ويصح معناها، وتستوفي الشروط النحوية في تركيبها، فيتضافر حينئذ العلمان من هذا الوجه لتحليل الكلام دون أن يتعارضاً أو يتناقضاً، لكنهما وشكان ما يختلفان اختلافاً كبيراً... حين يتساهل النحو في إعراب الكلام، ولو كان فاسداً من الوجهة الدلالية فيعده صحيحاً، وتتشدد البلاغة فتراها لا تزيح من سبيلها الكلام الفاسد فحسب، ولكن الكلام الركيك الضعيف الصياغة أيضاً"<sup>28</sup>.

فالعلاقة بين النحو والبلاغة من وجهة نظر مرتاض تقوم على نقيضين اثنين أحدهما إيجابي تكاملي، وذلك حين تتوافر الشروط النحوية التركيبية وتكتمل دلالة الجملة، وثانيهما سلبي تناكفي، وذلك حين يتهاون النحو في إضفاء الشرعية النحوية الإعرابية على الجملة، ولو كانت فاسدة المعنى، ففي هذه الحال تتبرأ البلاغة من مثل هذا الكلام الفاسد، بل وتربأ بنفسها عما ركّ من الكلام ولو صح معناه، فمجال البلاغة هو الكلام المؤتلق المدبج على نقيض النحو الذي همه متابعة تركيب الكلام فإن خضع للنظام النحوي فهو صحيح إعرابياً، ولو كان فاسداً دلالياً على حسب رأي عبد الملك مرتاض<sup>29</sup>. فهل هذا صحيح؟

4-2 الإغارة على سيبويه: انطلق الدكتور مرتاض في بحثه علاقة النحو بالبلاغة من مقدمة جعلها مسلمة وعليها بنيت النتيجة، وهذه المقدمة هي: "أن النحو ليس من وظيفته التمييز بين الكلام البليغ وغير البليغ، بل إن النحو لا يعنيه إلا التركيب النحوي على مقتضى أصوله ولو كان فاسداً، فإنه قادر على إعرابه والتعامل معه"<sup>30</sup>، هذا المذهب الذي ذهبه مرتاض وجعله حقيقة تتحكم في سيرورة بحثه، واستنتاج نتائجه، مع علمه "أن النحاة العرب وغير العرب من المعاصرين، يُعَيّنون أنفسهم إغنااتاً شديداً في تطوير الوظيفة النحوية، فيتجانفون بها نحو معاني الألفاظ، أو ربما نحو دلالات الجمل، فيعالجون حقلاً ليس من حقل النحو أصلاً"<sup>31</sup>. فأجهد نفسه في رد هذا الإغناات، ولكن من أين بدأ؟ وبمن بدأ؟ لقد بدأ بعصر النحو الأول، وبمؤسس النحو الأول سيبويه (ت180هـ)؛ فهو رب النحو الذي شرع لهم هذه الوظيفة المُدْمَجَة (إعراب ومعنى) حين عقد باباً في الكتاب فقال: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. وأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيتك، وأشبهه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"<sup>32</sup>.

وقد بدا للدكتور مرتاض أن كلام هذا الباب لا يخلو من اضطراب، ولا يسلم إلا إذا سلمنا أن سيبويه نحوي ودلالي في آن، أما إذا انحاز إلى نحوه فإن كل أمثلة أقسام الكلام تغدو صحيحة من الوجهة النحوية، فقوله مثلاً: أتيتك غداً، وسأتيك أمس" صحيح من الوجهة النحوية؛ لأن كلا الجملتين تركبت من فعل وفاعل وظرف، وهذا هو مطلب النحو، أم ماذا يريد النحو بعد ذلك من وراء الإعراب؟<sup>33</sup>، كما انتقد مرتاض قول سيبويه إن قول القائل: "حملت الجبل" بأنه كلام مستقيم كذب، وأجلب عليه بتأويله واعتراضه، ذلك بأن الجبل إذا حمل على معنى الرجل العظيم، وحمله حامل من الناس حياً أو ميتاً؛ فقد يصدق ذلك عليه لكبر شأنه وجلالة مكانة، فيحمل الكلام حينئذ على محمل الانزياح اللغوي، ويصير الكلام مستقيماً براءً من الفساد، وقد أورد بيتين من الشعر ليؤكد مذهبه النقدي في سيبويه، نقتصر على أحدهما لاشتماله على موضع الشاهد يقول الشاعر عبد الله بن المعتز (ت296هـ):

هذا أبو العباس في نعشه قَوْمُوا فانظروا كيف تسيرُ الجبالُ!

فليس هذا المرثي إلا رجل كبير في قومه استعار له الشاعر لفظ "الجبل"، بعد أن حذف أداة التشبيه ليلحقه به، وإلا فمن يصدق أن الجبال الرواسي تسير؟ وكخلاصة لجهد مرتاض الكبير، وعنايته الشديد في تخريج المثال تخريجاً بلاغياً انزياحياً، ليؤكد أن حكم سيبويه بالاستقامة والكذب هو حكم خاطئ، والحكم السليم هو أنه مستقيم سليم معاً، بل يتجاوز ذلك ليصنف في خانة الكلام البليغ المؤتلق؛ عل حدّ تعبيره.

#### 4- 3 رد الإغارة:

4 - 3 - 1 الأصل في الكلام الحقيقة: هذه قاعدة لغوية يجمع عليها أهل اللغة، وما أظن أن مرتاضا يجهلها، ومضمونها أن الأصل في الكلام أن يحمل على الحقيقة ولا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة، وبقرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، ولذلك اصطلاح علماء البلاغة على أن الحقيقة هي: "استعمال اللفظ فيما وضع له أصلا... والمجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي"<sup>34</sup>. فهل المثال الذي ساقه سيبويه ليستدل به على الكلام المستقيم الكذب، وهو قوله "حملت الجبل" يحمل على الحقيقة أم على المجاز؟ وهل قصد به صاحبه الحقيقة أم المجاز؟ لا شك أن الأول هو الصحيح لأمرين: الأول أن الأصل في الكلام الحقيقة ولا يصار إلى المجاز إلا لقرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ولا قرينة هنا. الثاني: القرينة الحالية التداولية تؤكد المعنى الحقيقي وتنفي المعنى المجازي، فلا أظن أن أحدا يسبق إليه الوهم بأن سيبويه لا يفرق بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الانزياحي في عبارة "حملت الجبل"، ليحكم عليها بفساد الدلالة سبحانه هذا فهم عجيب! ولو سلك سالك مسلك مرتاض في تأويله لأتينا على كثير من الشواهد الشعرية التي استشهد بها سيبويه في الكتاب لنرد فاسدها إلى صحيح، وصحيحها إلى فاسد، واضعين المجاز موضع الحقيقة، والحقيقة موضع المجاز؛ فمثلا مما استشهد به سيبويه في الكتاب على ما يُجرى على الموضوع لا على الاسم الذي قبله قول عُقبة الأسدي:

معاوي إنما أنت بشرٌ فأسجحُ      فلسنا بالجبال ولا الحديد<sup>35</sup>

فهل نعترض على الشاعر بقولنا يمكن أن تكون جبالا وحديدا، إذا حملنا الكلام على الانزياح، وعليه فنحن لا نتفق معك على هذا المعنى؟ ولو شئت أن عامل مرتاضا معاملته لسيبويه لأتيت إلى قوله: "فهل يصدق مصدق أن الجبال الرواسي، مما يتحرك وتسير؟"<sup>36</sup>، فأقول أنا لا أتفق مع مرتاض على هذا المعنى، فالجبال الرواسي تتحرك وتسير، قال الله عز وجل: [وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون]<sup>37</sup>، فهل هذا يستقيم؟ إن التفريق بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قضية جوهرية لتنقية قناة التواصل بين المتراسلين من كل تشويش قد يعترض سبيل الفهم، مع الإقرار بأن المعنى المجازي يسمو على المعنى الحقيقي رونقا وجمالا، والعرب كثيرا ما تستعمل المجاز، وتعدّه من مفاخر كلامها، فإنه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة، وبه بانث لغتها عن سائر اللغات<sup>38</sup>، فالتفريق بين الحقيقة والمجاز، هو تفريق بين مستويين من اللغة، وقد اصطُح على الأول بالمستوى الصوابي أو "النحوي"، وعلى الثاني بالمستوى "البلاغي" أو "البياني" أو "الانزياحي". والأول مطية للثاني وعليه ينبني، وحالهما كقصر مشيد من طابقيين: أولهما ثرك غفلا من الزخارف والمطارف، وحظي الثاني بكل ألوان الزخارف والحشايا والتكايا، حتى سر الناظرين؛ فهل هذا يلغي حقيقة مفادها: أن الطابق الثاني أساسه الطابق الأول وعليه يعتمد؟ وهل هذا يعني أن الطابق الأول لا وظيفة له ألبتة؟

4 - 3 - 2 الكلام السقيم للاتقاء لا للاحتذاء: ثمة قصة أخرى لصيقة بما نحن بصدد بحثه أثارها سيبويه بطريقة غير مباشرة، ولكن لا بأس أن ننخسها بشيء من السؤال فنقول: هل موضوع علم النحو هو الكلام المستقيم أم السقيم؟ لا ريب أن المرأغ بالبحث هو الأول، ولكن لما كانت معرفته لا تتم إلا بمعرفة الثاني والإحاطة به، طلبا لاتقائه والتحرز منه، سبق الوهم إلى الفهم بأنهما مقصودان معا، وبالأهمية نفسها، وليس الأمر كذلك، إذ المقصود بعلم النحو هو الكلام المستقيم أصالة، ولكن لا يتم ذلك إلا بالتعرض للكلام السقيم تبعا، - وبضدها تتكشف الأشياء - من باب معرفة الشر لا للشر لكن لتوقيه، ومن لا يميز الخير من الشر يقع فيه، وهذا ما يشهد له المنجز في النحو العربي قديما وحديثا، فما علمنا أن أحدا منهم عمد عمدا إلى الكلام المخالف لمجاري كلام العرب، وأحاطه دراسة هدفها الوقوف على سلامة التركيب النحوي، ولو كان مختل المعنى، دون رده إلى ما ينبغي أن يكون عليه من استقامة في المبنى والمعنى، بل العكس هو الحاصل فقواعد النحو استنبطت من كلام العرب المستقيم، لينسج على منواله العرب وغير العرب كلاما مستقيما.

4 - 3 - 3 قصة الإعراب: أعنت مرتاض نفسه في حصر الوظيفة النحوية في الإعراب بعيدا عن الدلالة، فليس من شأن النحاة أن يتناولوا المعنى في الألفاظ أو الجمل، وإلا فهم غزاة يجب دفعهم عن مستعمرات الدلالة. إن الوظيفة الإعرابية المقصورة على النحو - من وجهة مرتاض - تجعل الكلام سليما من الوجهة النحوية، ولو كان فاسدا من

الوجهة الدلالية، وهذا هو شأن النحو والنحاة، فهل يسلم له هذا الكلام؟ إن معنى الإعراب في اللغة والاصطلاح يأبى هذا الحصر ويمجّه مجاً فالإعراب لغة؛ هو الإبانة عما في النفس، وهو مصدر الفعل "أعرب" ومعناه أبان، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه أو عن حاجته إذا أبان وكشف عنها، ورد في أسرار العربية أن الإعراب في اللغة فيه ثلاثة أوجه:

- أحدها: أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني، ومنه حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - "الثيب تعرب عن نفسها" أي تبين وتوضح... فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعراباً.

- الوجه الثاني: أن يكون سمي إعراباً، لأنه تغير يلحق أواخر الكلم من قولهم: "عربت معدة الفصيل" إذا تغيرت، فإن قيل: "العرب" في قولهم: عربت معدة الفصيل معناه الفساد، وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل معنى قولك: أعربت الكلام: أي أزلت عرْبَهُ وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب: أزلت عجمته، وأشكيت الرجل: إذا أزلت شكايته، وهذه الهمزة تسمى همزة السلب<sup>39</sup>.

- والوجه الثالث: أن يكون سمي إعراباً لأن المعرب للكلام يتحجب إلى السامع بإعرابه، من قولهم امرأة عروب: إذا كانت متحبة إلى زوجها<sup>40</sup>.

إن المتأمل لكلام ابن الأنباري ليدرك وبجهد بسيط أن الوجهين الأخيرين بدأ من الوجه الأول وإليه يعودان، وقد توقع ابن الأنباري في شاهد الوجه الثاني ما قد يلاقيه من الاعتراض فقال: "فإن قيل: العرب في قولهم: "عربت معدة الفصيل" معناه الفساد، فكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ بادر إلى تخريج الشاهد بأن جعل الهمزة همزة سلب، والمراد إزالة الفساد لا الفساد؛ أما الوجه الثالث ففيه أن الإعراب سمي كذلك لأن الكلام المعرب يتحجب به إلى السامع، فدل هذا بمفهوم المخالفة أن الكلام الفاسد الغامض ليس بحبل مودة، وسبيلاً إليها، ومن المعنى اللغوي أخذ النحاة المعنى الاصطلاحي، وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه<sup>41</sup>.

هذا هو الذي عليه جميع النحاة قديماً إلا أبا علي قطرب (ت206هـ)، فقد شذَّ عنهم وزعم أن الكلام لم يعرب للدلالة على المعاني التي تُعْتَوَّرُهُ والتفريق بينها، وإنما عللَّ الإعراب بالاتساع في الكلام فقال: "وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"<sup>42</sup>. وقد حذا إبراهيم أنيس من المحدثين حذو قطرب مرجحاً "أن تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أن النحاة حين أعيتهم قواعده، وشق عليهم استنباطها، فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة"<sup>43</sup>، فلما وقفت على هذا الرأي قلت في نفسي: لعل مرتاضاً قد سلك هذا المسلك، وذهب هذا المذهب، ولو كان الأمر كذلك لكان بحثي كله خارج الدائرة لأن المحاجة الصحيحة تكون في أصل الفكرة قبل مستلزماتها، ولأن لازم المذهب ليس بلازم، وكان الحال كمن يحاجج رجلاً في الصلاة ووجوبها كركن من أركان الإسلام، والمحاجج غير مقتنع بالإسلام رأساً؛ فألزمت نفسي بالبحث عن موقف مرتاض من الإعراب في مؤلفاته فكان ممّا وقعت عليه عيناى كتابه الموسوم بـ "نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيته" عقد فيه فصلاً أسماه: "مسائل من: النحو العالي" استهلّه بالحديث عن الإعراب؛ وعللَّ ذلك بأن الإعراب "يمثل الموقع المركزي في النحو، ولأنه وجهه المُقسَّمُ بالاسم إن استقام له الأمر، ووجهه الشاحب العبوس إن اعوجَّ له الطريق"<sup>44</sup>، ليحدِّد الإعراب بقوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"<sup>45</sup>، فأيقنت أن ما ورد في كتابه "نظرية البلاغة" منسوخ بما ورد في هذا الكتاب؛ لأنه متأخر عليه، ومعلوم أن المتأخر ينسخ المتقدم إذا لم يمكن التوفيق بينهما بإحدى طرق الجمع، وظني أن رأي مرتاض في علاقة النحو بالبلاغة الذي نحن بصدد معالجته كانت كبوة من عالم سرعان ما أفاق منها، فسبحان من لا يضل ولا ينسى، بل ولو لم يتيسر لنا تحديد تاريخ القولين، الذي يسمح لنا بالترجيح عن طريق النسخ لقدمنا قوله بأن الإعراب هو الإبانة عن المعاني من باب حسن الظن، وهذا الرأي الراجح الواضح الذي تلقاه علماء النحو بالقبول، إذ لو كانت الغاية من الإعراب الخفة والاتساع في الكلام كما زعم قطرب ومن تبعه ما التزمته العرب هذا الالتزام<sup>46</sup>.

4- 3 - 4 براءة النحاة: حكم مرتاض على النحاة العرب وغير العرب من المعاصرين بأنهم يُعْتَوَّنون أنفسهم في

توسيع الوظيفة النحوية نحو المعاني، لعلمهم أن الوظيفة النحوية لا تتعدى حدود التركيب النحوي السليم، وإن كان

فاسد المعنى، فهم بذلك يقتحمون حقلا ليس من حقول النحو؛ وتفنيدا لهذا الحكم أقول: إن ظاهر هذا الكلام يوهم أن النحاة الأولين هم أول من سنّ هذه الوظيفة المصنّفة، وأن النحاة المعاصرين يحاولون الخروج منها إلى دائرة أوسع، ولكن العكس هو الصحيح فـ "ليست غاية النحو هي معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب، وإن كان المتتبع لتحديد غاية النحو يلحظ أن النحاة المتأخرين هم الذين يجعلون غاية النحو هي تمييز صحيح الكلام من فاسده"<sup>47</sup>؛ وقد أرجع محمد عبد اللطيف حماسة سبب حصر النحو في هذه الزاوية الضيقة إلى تلك الأخبار المروية في سبب نشأة النحو، وأكثرها يدور حول ظاهرة شيوع اللحن وتفشيّه في ظاهرة الإعراب على وجه الخصوص، وخاصة في بعض الآيات القرآنية.<sup>48</sup>

وبناء على هذا الفهم المغلوط للنحو ووظيفته عند المتأخرين صاروا يحكون بفساد الألسن وذهاب العربية، اعتبارا بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب، وقد تفطن ابن خلدون إلى هذه المقولة الشيعية في عهده فحذر منها قائلا: "ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة، أهل صناعة الإعراب؛ القاصرة مداركهم عن التحقيق، حيث يزعمون - أن البلاغة لهذا العهد ذهبت، وأن اللسان العربي فسد، اعتبارا بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه، وهي مقالة دسها التنشيع<sup>49</sup> في طباعهم، وألقاها القصور في أفئدتهم، وإلا فنحن نجد اليوم الكثير من ألفاظ العرب لم تزل في موضوعاتها الأولى... ولم يفقد من أحوال اللسان المدوّن إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط... وهو الإعراب؛ وهو بعض من أحكام اللسان"<sup>50</sup>.

إن النحاة القدماء كانوا يطلقون النحو على ما يرادف العربية، وإن المتأخرين هم الذين قصره على فن الإعراب والبناء، وجعلوه قسيما للصرف، ولست هنا أدعي زورا من القول، فتعاريفهم شاهدة على ما أقول، فابن جني حدّ النحو بأنه "انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها رُدُّ إليها"<sup>51</sup>، فالنحو إذن هو اقتفاء هدى العرب في كلامها كله، وفي جميع أحواله من التصريف إلى التركيب، والهدف منه رfd من ليس من أهل العربية ليلحق بأهلها في الفصاحة، بل وحتى من شدّ من أبناء العربية عنها رد إليها "فالنحو - ومنه الصرف - يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها، وبيان علاقاتها معا في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة والفقر المترابطة الأجزاء، وبذلك تنتهي مهمته ما دام قد حقق لنا صحة العبارة في ذاتها، بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين"<sup>52</sup>، ثم يترجل علم البلاغة ليقوم بواجبه الفني الجمالي، ولا يكون ذلك إلا بمطابقة الكلام لمقتضى أحوال المخاطبين حتى يحدث الإقناع والإمتاع معا، "فالبلاغة تستلزم أمرين: هذا الصواب النحوي الذي أشرنا إليه، ثم الجمال والملاءمة لأذواق المخاطبين وعقولهم"<sup>53</sup>. فهل ترى لقول مرتاض من باقية؟

إن تمييز العلماء بين وظيفتي النحو والبلاغة شبيه إلى حد كبير بتفريق علماء البلاغة المتأخرين بين الفصاحة والبلاغة، إذ جعلوا الفصاحة في المفرد أي: الكلمة المفردة وذلك بخلوصها من تنافر الحروف، والغرابية، ومخالفة القياس اللغوي، وتكون في المركب وذلك بخلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد اللفظي والمعنوي. أما البلاغة فهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، وتطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال هو ما سماه عبد القاهر الجرجاني بالنظم<sup>54</sup>، فالعلاقة بين الفصاحة والبلاغة هي علاقة عموم وخصوص، فكل بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغا، إذ الفصاحة شرط للبلاغة وأساس لها، والبلاغة شيء زائد عليها، وهذه العلاقة هي نفسها تحكم النحو بعلم البلاغة، فكل كلام بليغ نحويا، وليس كل كلام صحيح نحويا بليغا، إذ النحو شرط للبلاغة وأساس لها.

4- 3 - 5 وشهد شاهد من كتاب سيبويه: إن المتأمل لصنيع سيبويه في "الكتاب" بوصفه "أول أثر نحوي باق يمثل جهود المرحلة الأولى، بل يمثل نضج الفهم النحوي الراشد الذي يعنى بتمييز التراكيب، وكشف خصائصها وتواؤمها وملابساتها"<sup>55</sup>؛ ليجد أن الرجل لم يقتصر فيه على بيان رفع الفاعل ونصب المفعول، وجر المضاف إليه وغيرها، مما يتعلق بأحكام الإعراب والبناء كما يريد مرتاض، بل نجده ينتقل من الحديث عنها - تحت ما أسماه مجاري أواخر الكلم من العربية.<sup>56</sup> إلى الحديث عن المسند والمسند إليه ومدى تلازمهما وعدم استغناء أحدهما عن الآخر فيقول: "وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا"<sup>57</sup>.

ولا أظن أن مرتاضا يرى أن هذا الباب يتصل بالإعراب وحركاته، لينتقل بعد ذلك إلى باب آخر لا صلة له بالإعراب أيضا؛ وهو "باب اللفظ للمعاني" فيقول: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنى... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب، وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدْتُ عليه من المؤجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة"<sup>58</sup>. فهل علاقة التباين كما في المثال الأول، أو علاقة الترادف كما في المثال الثاني، أو علاقة الاشتراك كما في المثال الثالث مما يتعلق بالإعراب أم بالدلالة؟<sup>59</sup> ثم جاء الباب الذي لم يدخر مرتاض جهدا لنقده ودفعه، وهو باب "الاستقامة من الكلام والإحالة"، لأنه في تقديره يبعد كل البعد عن الإعراب والبناء، وينحو إلى الدلالة؛ وهو فسوق بواح عن الوظيفة النحوية حسب وجهة مرتاض يجب التجافي عنه. إن بين النحو والبلاغة منطقة ملتبسة أشكلت حتى على النحاة أنفسهم، ويمكن أن نعتبر بما يحكى عن النحوي البصري عيسى بن عمر الثقفي؛ عندما قال له أحد النحاة: "إني أجد في كلام العرب تكرارا في قولهم: "زيد قائم"، و"إن زيدا قائم"، و"إن زيدا لقائم"، فقال له: إن المعاني مختلفة لاختلاف المباني، فالجملة الأولى موجهة لخالي الذهن عن قيام زيد، والثانية لمن ينكر قيام زيد، والثالثة لم عرّف بالإصرار على الإنكار، فاختلقت الدلالة لاختلاف أحوال المخاطبين"<sup>60</sup>.

**5- التقليد إكسير الزلل والتحقيق منجاة منه:** إن تحقق الباحث من صحة مذاهب من تقدمه من العلماء في مسائل ذلك العلم الذي يخوض فيه أمر واجب، ومن مسلمات البحث العلمي الرصين، وشيمة المحققين من الباحثين، مهما علا شأن القائلين، فلا ينبغي للباحث المحقق أن تمنعه هيبة أحد من ذلك، مادام ملتزما آداب البحث، فكم من مسألة توارثها الباحثون مقلداً عن مقلد؛ وظنوا أنها من المسلمات، حتى وقف عليها من لا يرتضي التقليد سبيلا، فألبسها الحق الذي سلبه عنها التقليد دهرا طويلا. وهذا الذي نظنه في موضوع هذا البحث. إن أهم شيء غاب عن العلماء وهم يحاولون رسم الحدود بين العلمين؛ هو تقليدهم للقزويني في كتابه الإيضاح أن البلاغة طرفان: أعلى إليه تنتهي وهو حد الإعجاز، وأسفل منه تبتدئ، ومقياسه أنه إذا غيّر الكلام عنه إلى ما هو دونه التحق بأصوات الحيوانات، وإن كان سليم الإعراب، وبينهما مراتب كثيرة<sup>61</sup>. والظاهر من هذا الكلام أن الخطيب القزويني يجعل الطرف الأسفل من البلاغة، ولم يترك للنحو هامشا من الدلالة، وذلك لأنه جعل الطرف الأسفل من البلاغة حدا فاصلا بين الكلام وأصوات الحيوانات الذي قد يكون صحيحا من الناحية الإعرابية، ولعل هذا الذي أعشى مرتاضا وأمثاله فذهبوا هذا المذهب.

وقد تفتن عبد المتعالي الصعيدي إلى أن البلاغة بحسب هذه النظرة تكون قد سَطَت على حدود النحو فلم تترك له شيئا، فقال: "وقد أنكر فخر الدين الرازي (ت606هـ) أن يكون الطرف الأسفل من البلاغة لأن منزلتها عنده أعلى منه، ويجب على هذا ألا يُكتفى في تعريفها بما سبق"<sup>62</sup>. وقد وقفت على إنكار الرازي في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الأعجاز" فإذا فيه "... ثم التركيب المفيد مراتب كثيرة ولها طرفان وأوساط. فالطرف الأعلى هو أن يقع ذلك التركيب بحيث يُمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا واعتدالا في إفادة ذلك المعنى منه؛ والطرف الأسفل: هو أن يقع على وجه لو صار أقل تناسبا منه لخرج عن كونه مفيدا لذلك المعنى"<sup>63</sup>. ثم قرر بعد هذا أن الطرف الأسفل ليس من البلاغة فقال: "فإذا عرفت ذلك فنقول: أما الطرف الأسفل فليس من البلاغة في شيء؛ وأما سائر المراتب فإن كل واحدة منها إذا اعتبرت بالنسبة إلى ما تحتها تكون بلاغة وفصاحة"<sup>64</sup>. وهذا الفهم الذي يعطي للنحو نصيبه من الدلالة، ويرفع عنه الحيف والجور الذي ألبسه إياه فهم القزويني أنف الذكر، فصار الكلام ثلاثة مراتب: كلام بليغ، وكلام سليم نحويا، وكلام يلحق بأصوات الحيوانات، والمرتبة الأخيرة صنفت ضمن مراتب الكلام تجاوزا وإلا فليس منه في شيء، أما المرتبتان الأوليان ففيهما البحث، وعلى الرغم من هذا الالتباس والاحتباس؛ التباس في العلاقة، واحتباس في وظيفة النحو على الإعراب، فقد حدثت نقلة نوعية، وومضة جلية، على يد عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري، حين أمضى عقد التزاوج الشرعي بين النحو ومعاني النحو، تحت سقف النظم الذي ليس هو إلا النحو العالي على حد تعبير مرتاض نفسه.

#### 6- خاتمة:

- لقد استراض (وسّع) الشيخ عبد المالك مرتاض هذا الموضوع بحثاً فراض (ناقش) فيه من سبقه إليه فروضه (وطّاه وذلك)؛ وذلك حين عقد بحثاً تحت عنوان: (العلاقة بين النحو والبلاغة) في كتابه: (نظرية البلاغة)؛ وعلى الرغم من قصر البحث الذي ورد في أربعة عشر صفحة (14 صفحة) إلا أن الفائدة كانت عظيمة، والإضاءة جاءت مُبصرة، واللطائف وردت غضة بضّة طرية لا يجرؤ على البوح بها إلا فحل خنّيد؛ مرّد على تجاوز عتبة التقليد وربّقة التسليم بالقديم على عُجره وبُجره، فأغرّني تلك الجرأة في البحث للوقوف عليها، ولولا أن مرتاضاً دعا الشباب الباحثين إلى التصدي لهذا الموضوع في مستهل كتابه (ص13) بالانتقاد، والتوسعة، والاعتراض، لما تجرأت عل هذا المُرتقى الصعب، مخافة التردّي والهلاك؛ فلله درّه من عالم مجتهد.

#### الهوامش و الإحالات:

- 1 - لأن علوم البلاغة ثلاثة وهي: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع.
- 2 - سورة المائدة، الآية 30.
- 3 - ينظر: فضل حسن عباس: البلاغة العربية فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار الفرقان للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، 1997م، ص73
- 4 - ينظر: بدوي طبانة: البيان العربي، مطبعة الرسالة، الطبعة الثالثة، عام 1962م، ص161.
- 5 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، صححه: محمد عبده، ومحمد محمود التركيبي الشنقيطي، علق عليه: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994م، ص55.
- 6 - ينظر: محمود أحمد نحلة: في البلاغة العربية، علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، الطبعة ولى، 1990م، ص34
- 7 - ينظر تمام حسان: الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتاب، القاهرة، 2006م، ص310.
- 8 - المرجع نفسه، ص31.
- 9 - السكاكي: مفتاح العلوم، حققه وقدم له وفهرسه: عبد الحميد هندراوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000م، ص247.
- 10 - عبد المتعالى الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ملتزم الطبع والنشر، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجاميز، المطبعة النموذجية، الجزء الأول، ص35.
- 11 - عبد المتعالى الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الحاشية، ص247.
- 12 - المرجع نفسه، ص247 - 248.
- 13 - ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص312.
- 14 - سورة البقرة، الآية 16 .
- 15 - محمود أحمد نحلة: في البلاغة العربية، علم المعاني، ص 32 - 33 .
- 16 - نصر أبو زيد: الأسلوبية، فصول مجلة النقد الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الخامس، العدد الأول/ أكتوبر / نوفمبر / ديسمبر، 1984، ص 15 .
- 17 - عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، د - ت، ص 82 - 84 .
- 18 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص77.
- 19 - عبد الحميد أحمد يوسف هندراوي: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 2002م، ص 71 - 72 .
- 20 - عبد الحميد أحمد يوسف هندراوي: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، ص74.
- 21 - المرجع نفسه، ص 74.
- 22 - محمود أحمد نحلة: في البلاغة العربية، علم المعاني، ص16.
- 23 - ينظر: عمار ساسي: المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، دار المعارف، بوفاريك، الجزائر، 2005م، ص48.
- 24 - تمام حسان: الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص313.
- 25 - عبد الحميد أحمد يوسف هندراوي: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، ص39.
- 26 - المرجع نفسه، هامش ص38.
- 27 - رجاء عيد: فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ص34.
- 28 - عبد المالك مرتاض: نظرية البلاغة، ص39.

- 29 - المرجع نفسه، ص42
- 30 - المرجع نفسه، ص39.
- 31 - المرجع نفسه، ص40.
- 32 - سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1998م، الجزء الأول، ص25-26
- 33 - ينظر: عبد المالك مرتاض: في البلاغة العربية، ص41-42.
- 34 - عائشة حسين فريد: البيان في ضوء الأساليب العربية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص127.
- 35 - سيبويه: الكتاب، الجزء الأول، ص67.
- 36 - عبد المالك مرتاض: نظرية البلاغة، ص42.
- 37 - سورة النمل، الآية 88.
- 38 - ابن رشيق القيرواني: العمدة في صناعة الشعر ونقده، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1957م، ص178.
- 39 - وعلى هذا يحمل بعض المفسرين قوله تعالى: "إن الساعة آتية أكاد أخفيها" سورة طه، الآية 15، أي: أزيل خفاءها.
- 40 - ابن الأنباري: أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ص18-19.
- 41 - ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2010م، الجزء الأول، ص36.
- 42 - شوقي صيف: المدارس النحوية، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ص109.
- 43 - إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، 2010م، ص215.
- 44 - عبد المالك مرتاض: نظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص463.
- 45 - المرجع نفسه، ص463.
- 46 - ينظر: فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، الجزء الأول، ص23.
- 47 - محمد عبد اللطيف حماسة: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م، ص25.
- 48 - ينظر: المرجع نفسه، ص25-26.
- 49 - لعلّ ابن خلدون يقصد بالتشيع المعنى الاصطلاحي؛ ولعل الشيعية في عهده عمدوا إلى بث هذه الفرية حتى يقطعوا الطريق أمام خصومهم من أهل السنة؛ الذين فهموا كتاب الله وسنة رسوله بلسان عربي مبين، وبفهم سلف الأمة من الصحابة والتابعين؛ ومعلوم أن بعض الشيعة يعادون بل ويكفرون الصحابة - رضوان الله عليهم جميعا - لإقليلا منهم، وهم العرب الخُلص؛ وأولى الناس بالفهم الصحيح لكتاب الله وسنة رسوله؛ والاذعاء بأن اللسان العربي قد فسد يعني أنه لم يعد فهم القرآن والسنة حكرا على العرب؛ ومن هنا يمكن لهم أن يروجوا لفهومهم السقيمة وعقائدهم العقيمة.
- 50 - ابن خلدون: المقدمة، الجزء الثالث، ص253.
- 51 - ابن جني: الخصائص، الجزء الأول، ص35.
- 52 - أحمد الشايب: الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1991م، ص26.
- 53 - المرجع نفسه، ص27.
- 54 - ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبدیع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص135.
- 55 - محمد عبد اللطيف حماسة: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص26.
- 56 - سيبويه: الكتاب، الجزء الأول، ص13.
- 57 - المصدر نفسه، الجزء الأول، ص23.
- 58 - سيبويه: الكتاب، الجزء الأول، ص24.
- 59 - ينظر: أحمد محمد عبد الرازي: إحياء النحو والواقع اللغوي، دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م، ص28.
- 60 - ابن خلدون: المقدمة، الجزء الأول، ص253.
- 61 - ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبدیع، ص22.
- 62 - عبد المتعالى الصعيدي: البلاغة العالية، علم المعاني، قدم له: عبد القادر حسين ملتزم الطبع والنشر مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، الطبعة الثانية 1991م ص29.
- 63 - فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، 2004م ص33.
- 64 - المصدر نفسه، ص34